الهيئة العامة للاجئين
الفلسطينيين العرب
دمشق - GAPAR

المكتب المركزي للإحصاء
والمصادر الطبيعية الفلسطيني
دمشق - PCBS

مؤسسة العلوم الاجتماعية
التطبيقية النرويجية
أوسلو

اللاجئون الفلسطينيون في سورية

" المصادر البشرية والاقتصادية والأوضاع المعيشية "

" دراسات تحليلية "

دمشق تشرين ثاني / نوفمبر 2004

الفهرس

الصفحة	الفصل
-I	الفهرس
-A	تقديم
-B	تمهيد
-1	الفصل الأول : مقدمة
-8	الفصل الثاني : السكان
-28	الفصل الثالث : السكن
-56	الفصل الرابع : التعليم
-97	الفصل الخامس : الصحة
-136	الفصل السادس : الشبكة الاجتماعية
-159	الفصل السابع : العمالة
-196	الفصل الثامن : الدخل ومستويات الفقر
-228	الملحق : العينة والأوزان
-238	المراجع

تقديم

لقد تمت هذه الدراسة عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومخيماتهم في الجمهورية العربية السورية من قبل الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب ومؤسسة فافو، والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على أوضاع أبناء شعبنا الفلسطيني المقيمين في الجمهورية العربية السورية والمعاملة النبيلة التي تقدمها سورية بقيادة السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد وكما كانت بقيادة القائد الخالد السيد الرئيس حافظ الأسد لأبناء شعبنا ومعاملتهم معاملة المواطنين السوريين في كافة مناحي الحياة مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية، وكأخوة ضيوف ولحين عودتهم لديارهم، هذه المعاملة التي تلقى الإعجاب والإكبار من كافة الجهات الفلسطينية والعربية والدولية، وتسلط هذه الدراسة الأضواء على كافة الجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية، والبنى التحتية للمخيمات ، لتكون عوناً للهيئة العامة، ولوكالة الغوث / الأنروا/ وللدول المتبرعة لوكالة الغوث لتنفيذ المشاريع الحيوية في المخيمات، لتطويرها وتحسينها والحفاظ عليها ولتقديم الدعم لميزانية الوكالة حتى تستطيع تأدية كافة خدماتها للأخوة اللاجئين الفلسطينيين ولحين عودة اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للجمهورية العربية السورية بقيادة السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد قائد مسيرة التطوير والتحديث على ما تم ويتم تقديمه من دعم ومساندة للأخوة اللاجئين الفلسطينيين الذين يتقاسم معهم أخوتهم السوريون لقمة العيش ، ومقعد الدرس، وآلة المصنع حتى يوم العودة المقدس وكل الشكر لكافة الجهات التي ساهمت في إنجاز هذه الدراسة ، الأخوة العاملين في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، ولمؤسسة فافو، ولوكالة الغوث / الأنروا/ والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المدير العام

للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

علي مصطفى

تمهيد:

Jon Hanssen-Bauer

يقدم مسح اللاجئين الفلسطينيين في سورية أحد أكثر التحاليل شمولية التي أعدت حول الأوضاع المعيشية للسكان اللاجئين في الجمهورية العربية السورية، يتألف السكان الذين يشملهم المسح من اللاجئين الذين يقيمون إما في مخيمات اللاجئين أو في عدد من التجمعات الحضرية والتي تقع خارج المخيمات، وقد اعتمد التقرير على مسح أسري بالعينة تم إجراؤه خلال شهري آب وأيلول من العام 2001 ونفذ بالشراكة بين المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الطبيعية في دمشق ومعهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية في أوسلو.

وقد سهل إعداد هذا المشروع المنحة السخية التي قدمتها وزارة خارجية المملكة النرويجية ودعم الحكومة السورية ممثلة بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب وتعاون اللاجئين أنفسهم. وبالإضافة إلى العاملين في المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد تم أولاً تعيين أكثر من 40 باحثة لإجراء المقابلات وتدوين البيانات وهن من الشابات المؤهلات والعاملات في المؤسسات الشعبية في المخيمات.

يكمّل هذا المسح الدراسات الأخرى الممثالة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين التي أعدها معهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية في الأردن ولبنان كونها تتيح فرصة لتحليل المقارنة بين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية المضيفة، وتبين الإحصائيات أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية جيدة على كافة معايير الظروف المعيشية ويعود سبب ذلك للجهود التي تبذلها الأنروا والجهات المختصة في سورية والتعاون والتنسيق بين سورية ووكالة الغوث وإمكانية توفر التعليم الوطني والخدمات الصحية وقبولهم في سوق العمل حيث يعامل اللاجئ الفلسطيني في سورية معاملة المواطنين السوريين مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية.

وبالرغم من أن هذا التقرير يتضمن بعض البيانات التي لها صفة المقارنة إلا أنه يصوّر بشكل رئيسي الوضع الحالي لشؤون اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية السورية. أما بالنسبة للقراء الذين يهتمون بشكل خاص بجوانب المقارنة الديمغرافية ومعايير السكن والعمل والفقر والمتعلمين وصحة الطفل إلخ...، المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين بإمكانهم الرجوع إلى التقرير الأخير الذي أعده معهد فافو بعنوان **Finding Means** المتوفر على موقعنا على الأنترنت.

ونود أن نغتنم هذه المناسبة كي نعبر عن امتناننا لحكومة الجمهورية العربية السورية وجميع الذين شاركوا في هذا المشروع ونخص بالذكر أولئك المتواجدين في سورية الذين قدموا لنا المساعدة لإجراء المسح وكتابة التقرير ونعبر عن كبير امتناننا للسيد علي مصطفى المدير العام للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب على الجلسات التي عقدها معنا لساعات تضمنت مناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وشرح القرارات والمراسيم والقوانين التي صدرت عن حكومة الجمهورية العربية السورية ، وكذلك في إعداد الاستبيان وبحث نتائج المسح، وهنا ينبغي ألا ننسى السيدة سعاد شنان مديرة العلاقات العامة لدى الهيئة العامة للاجئين التي ترجمت حوارنا بصبر كما كلفت بترجمة التقرير الإنكليزي إلى اللغة العربية ، كما أن هناك العديد من العاملين في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب الذين قدموا لنا المساعدة لمدة سنوات ومنها المشاركة في العمل الميداني وإطلاعنا على أرض الواقع على المخيمات في سورية، كما شرحوا لنا بدقة نظام مجتمعات اللاجئين.

مرة ثانية، ننوه بأننا شعرنا بامتياز إزاء تعاوننا مع شريكنا المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني ونشكر رئيس المكتب الدكتور مصطفى الأبيض على دعمه ونتقدم بالإمتنان للسيد يوسف الماضي على ما قام به من تنسيق محلي ممتاز وإدارة كافة مراحل المشروع بدءاً من التحضيرات والإعداد والتصميم إلى تحليل البيانات وتقديم التقارير، ونحن نعرف بأنه قد تلقى دعماً قوياً من قبل زملائه الذين ثابروا على العمل أثناء الإعداد والعمل الميداني المتعلق بتحليل البيانات والإعداد للتقارير المجدولة بالإضافة إلى إعداد النسخة العربية لهذا التقرير، وبما أن هناك عدد من الأشخاص الذين ساهموا في هذا العمل والذين يستحقون امتناننا فإننا نتقدم بشكر خاص للسيدة منى شاهين.

دعمت سفارة النرويج في دمشق عمل معهد فافو في سورية لمدة طويلة، حيث رحب بنا دائماً واستفدنا بشكل كبير من أفكار موظفيها ومساعدتهم إزاء المسائل الإجرائية كما أننا نود أن نتقدم بجزيل تقديرنا

للسفير Vigleik Eide وخلفه السفير Svein Sevje وكذلك سكرتيره الأول Håkon Gulbrandsén ولاحقاً Aslak Vardund وFrida Nome على تعاونهم ومساعدتهم.

كما نود كذلك أن نتوجه بالشكر الخاص لمكتب الأنروا الإقليمي في سورية ولمديرته السيدة Angela Williams ونائبها السيد Lex Takkenberg على حسن ضيافتهم لنا وعلى المساعدة التي قدمها لنا زملائهم إزاء تزويدنا بمعلومات قيمة عن اللاجئين الفلسطينيين وعمليات الأنروا.

كما نشكر السيد Åge A. Tiltnes على تحمله أعباء مسؤولية تنفيذ المشروع كاملة وعلى تحريره للتقرير الخاص بـ اللاجئين الفلسطينيين في سورية . أيضاً نود أن نعبر عن امتناننا للعمل الذي قام به جميع مؤلفي هذا التقرير.

أخيراً وليس آخراً، نود أن نشكر جميع الأسر الفلسطينية التي فتحت أبوابها عن طيب خاطر أمام الباحثين الذين أجروا اللقاء معهم وامضوا وقتهم الثمين معهم،وبدون هذا التعاون الودود لما كان بالإمكان إجراء هذا المسح.

كما نرغب أن يثبت هذا التقرير بأنه ذو فائدة للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب والحكومة السورية والأنروا والمؤسسات المحلية ومجتمع المتبرعين وجميع الذين يقدمون الخدمات وغيرها من الدعم والمساعدة للاجئين الفلسطينيين في سورية بهدف تحسين ظروفهم وأوضاعهم المعيشية.

الفصل الأول: مقدمة

Aage A. Tiltnes

على نقيض تام للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن ولبنان فإن القليل قد كتب سواء بالإنكليزية أو العربية عن الحياة والظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية، أعد هذا التقرير كي يعالج الوضع الذي تميز بمعلومات مبسطة عن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية ويصور أوضاعهم المعيشية بالاستفادة من عدد وافر من المؤشرات الإحصائية الموضوعية (وبقليل من اللاموضوعية أو الذاتية) المتعلقة بالمجال الصحي والتعليمي والسكن والعمل والدخل، كما يعرض التقرير كذلك المقومات الديمغرافية الأساسية للسكان اللاجئين الفلسطينيين ويصف بعض جوانب نظامهم الاجتماعي.

تم جمع البيانات التي بني على أساسها هذا التقرير من المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الطبيعية في دمشق بالتعاون مع معهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية في أوسلو، والذي تم إنجازه بالتنسيق مع الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب وبإشرافها، وذلك خلال شهري آب وأيلول من عام 2001 وقد أجرى اللقاء بنجاح مع أكثر من 4900 أسرة في 65 موقع مختلف، ومع ذلك يغطي المسح الذي أجريناه فقط أولئك اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين والتجمعات (تجمعات محلية أو مجاورة لا يقل عدد الأسر المقيمة فيها عن 25 أسرة) حيث يبلغ مجموع السكان في المخيمات حسب إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني عام 2000(156000 وفي التجمعات 17000) لاجئ في حين تشير إحصاءات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب إلى 288 ألف فلسطيني يسكن في مخيمات سورية كما يقيم ثلاثة أرباع لاجئي المخيمات والتجمعات الفلسطينية في العاصمة دمشق.

أما نسبة 25% المتبقية يقيمون في محافظات حلب، حمص، حماة، درعا واللاذقية، والمحافظة تعني الترتيب الإداري محلياً.

يوجد ثلاثة عشر مخيماً للاجئين الفلسطينيين في سورية ، سبعة مخيمات منهم في دمشق ومخيمين في حلب ومخيم واحد في كل من المجافظات الأربعة المذكورة أعلاه. إن هيئة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) ، وهي الهيئة التي أنشأتها الأمم المتحدة كي تقدم الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين إثر طردهم الجماعي في عام النكبة (كما يدعوها الفلسطينيين بالمصطلح العربي) عام 1948 من فلسطين المنتدبة والتي تسمى اليوم إسرائيل ، تعترف بعشرة مخيمات ومع ذلك فإن الأنروا تخدّم ما يدعى بالمخيمات غير الرسمية بالرغم من أن مستوى الخدمات المقدمة أدنى مما هي عليه في المخيمات الرسمية، إن أكبر موقع يسمى "مخيماً" هو اليرموك الذي يقع ضمن حدود العاصمة، وعلى الرغم من أن الأنروا لا تعترف به إلا أنها تدير فيه عدداً كبيراً من المدارس الأساسية والمراكز الصحية، وكما ستظهر هذه الدراسة فإن الأوضاع المعيشية للفلسطينيين المقيمين في مخيم اليرموك أفضل من أوضاعهم في أماكن أخرى، ويعود سبب ذلك لواقع اليرموك الذي يوجد فيه مركز تجاري كبير وعلاوة على ذلك فإنه وبسبب توفر وسائل النقل العامة بشكل جيد يستفيد سكانه من سهولة إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية وسوق العمل في دمشق الكبرى.

كما أن دمشق هي المحور السياسي بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في سورية، حيث أنها تعج باللجان الشعبية والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية التي تقدم العمل وتؤمن الدخل.

عندما نذكر مخيمات اللاجئين في هذا التقرير فسوف نشمل المخيمات " الرسمية" والمخيمات "غير الرسمية"، حيث نجري في بعض الأحيان مقارنة ما بين السكان في المخيم وخارجه، إلا أننا كثيراً ما نعامل اليرموك بشكل منفصل ولهذا السبب نصف ثلاثة مجموعات من المواقع: اليرموك، المخيمات الأخرى، وخارج المخيمات أو التجمعات.

في نهاية العام 2002 بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى انروا في سورية حوالي 406000 لاجئ وفي نفس العام بلغ عددهم لدى قيود الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب[1] 427000 لاجئ ويشكل هذا العدد ما يتجاوز نسبة 2% فقط من مجموع السكان السوريين.

[1] هذه البيانات أعطيت من قبل السيد على مصطفى مدير عام الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

اندمج اللاجئون الفلسطينيون في المجتمع السوري اقتصادياً واجتماعياً بشكل أفضل مما هو عليه الحال في الأردن وبالأخص في لبنان، حيث أن فقدان الحقوق الاجتماعية والقانونية التي تمنع اللاجئين في لبنان من العمل في القطاع العام وعدد كبير من الأعمال والمهن التي تشمل جميع الأنشطة الصناعية قد أدى إلى فقر مدقع وعزلة وجعلت العديد منهم يتركون أسرهم خلفهم بحثاً عن حياة افضل في أماكن أخرى، وكما لاحظ بعض معدي التقرير فإنه بالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين لا يحملون جوازات سفر سورية وبالتالي لا يمنحون المواطنية السورية بشكل كامل إلا أنهم يعاملون عموماً كالمواطنين العرب السوريين، فعلى سبيل المثال يحصل اللاجئون الفلسطينيون على نفس الخدمات التي يحصل عليها المواطنين السوريين ويتوفر لهم بشكل تام العمل في القطاع العام[2].

إن التساوي في الحقوق قد أدى إلى وضع جعل من الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين بمساواة أساسية للظروف المعيشية التي يتمتع بها المواطنين السوريين، يسود تواجد أفقر اللاجئين الفلسطينيين في الأماكن الريفية حيث يتشاركون نفس الظروف المعيشية مع المواطنين السوريين المقيمين في بيئة مماثلة (ظروف مشابهة من حيث توفر المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وفرص العمل)، على عكس اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في البلدات والمدن وإن ظروف اللاجئين المقيمين في المخيمات التي تقع مباشرة جنوبي دمشق تقدم مثالاً جيداً، حيث نجد هنا أن نسبة السكان الفقراء أعلى وحد الفقر أعمق والعمل العام أدنى وأن نسبة البطالة تتجاوز المعدل، والبنى التحتية غير ملائمة ومستوى التسجيل في المدارس متدني إلخ.....

يصف التقرير التطورات الإيجابية ويحدد بضعة تحديات تتعلق بالجوانب المختلفة لأوضاع المرء المعيشية.

يحدد الفصل الثاني الخصائص الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في سورية الذين شملهم المسح، حيث جاءت غالبيتهم العظمى من الجزء الشمالي من فلسطين المنتدبة والمعروفة اليوم بإسرائيل (ومن أهمها مقاطعات صفد- طبريا وحيفا في فلسطين المنتدبة)، يظهر هذا الفصل بشكل رئيسي سكان

[2] وفقاً للقانون رقم 260 تاريخ 1956/7/10 الذي ينص بجلاء وصراحة أن الفلسطينيين المقيمين في سورية يعاملون معاملة المواطنين السوريين في كل ما يتعلق بالعمل والإقامة والتجارة والخدمة العسكرية والتعليم والصحة دون المساس بهويتهم الوطنية ومواطنيتهم

يشاركون معظمهم الخصائص التي يتمتع بها المواطنين السوريين الحضر، وهذه الخصائص هي الازدياد المستمر لسن الزواج التي تبلغ 21 عاماً بالنسبة للنساء و26 عاماً للرجال، وانخفاض المواليد بمعدل مواليد إجمالية تبلغ 3.3 وانخفاض معدل وفيات الأطفال (انخفضت بنسبة الثلث في مدة عشرين سنة)، وزيادة عامة في العمر المتوقع والتي تبلغ حالياً 74 عاماً للنساء و70 عاماً للرجال، أظهر المسح أن نسبة الذكور متوسطي العمر أقل نسبياً من النساء ذوات العمر المتوسط بسبب هجرة الرجال للعمل في الخارج، حيث أن أكثر من نصف الأسر لهم أقرباء مقربين يقيمون خارج سورية ، بشكل رئيسي في دول الخليج والأردن ولبنان واوروبا.

يبحث الفصل الثالث الأوضاع المعيشية للسكان اللاجئين الفلسطينيين الذين شملهم المسح، حيث أنه يسلط الضوء على أوضاع السكن والبنى التحتية الطبيعية بما فيها التعليم والخدمات الصحية، ومن خلال ذلك عندما نستنتج أن الوضع بشكل عام أفضل من الوضع في لبنان، يحدد الفصل بعض الأماكن التي هي دون مستوى التخديم، وهذه الأماكن تتضمن مخيمات اللاجئين الريفية كالنيرب خارج حلب في الشمال، ومخيمات جرمانا وخان ذنون والسبينة والست زينب والرمدان خارج العاصمة أي ما يدعى محلياً بريف دمشق، بينما الوضع مختلف جداً في مخيم اليرموك والذي هو الأفضل بالنسبة لمجموعة كاملة من مؤشرات السكن والجوار. وبالإضافة إلى النواحي الموضوعية للسكن والبنى التحتية فإن الفصل الثالث يلقي نظرة على تقييم الأشخاص الذاتي إزاء وضعهم، ففي حين أن نسبة 9 من 10 من الأسر قد أعلنوا بأنهم مقتنعين بشكل عام بسكنهم والجوار، إلا أنهم اشتكوا فعلياً إزاء عدد من المجالات فيما يتعلق بمجال السكن بحد ذاته إذ أن معظم السكان غير مقتنعين بتمديد ونوعية المياه، وبعوامل تتعلق بالازدحام، أما فيما يتعلق بمكان السكن فقد تكررت الشكوى إزاء قلة الوظائف والمرافق الثقافية.

يلقي الفصل الرابع نظرة على التعليم لدى اللاجئين الفلسطينيين، حيث يبين وبشكل غير مفاجئ بأنه قد طرأت تطورات إيجابية جداً مع مرور الزمن، فعلى سبيل المثال في حين نجد أن نسبة 27% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 60 و 69 عاماً قد أتموا المرحلة الابتدائية أو ما بعدها، فإن نسبة 90% من الأشخاص الذي تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 عاماً قد أتموا نفس المرحلة الدراسية، إضافة إلى ذلك نجد أن نسبة الأمية تبلغ 60% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 60 و69 عاماً فإن نسبة الأمية تبلغ 10% لمجموعة العمر ما بين 15 و29 عاماً وبالرغم من أن نسبة الأمية لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية ليست شائعة كما في الدول المضيفة

الأخرى ، إلا أن نسبة واحد من عشرة من اليافعين الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة تخبرنا بأن جهاز الأنروا التعليمي لم ينجح بشكل كامل كما أنها تشكل تحدي كبير إزاء تحسين الجهاز التعليمي للأنروا، وبما أن نسبة الأمية لدى الشباب، كما هي عليه لدى الأجيال الأكبر منتشرة بشكل كبير لدى الأسر الفقيرة، وبما أن الأمية تقدم للشباب فرص اقل في سوق العمل الحديث، فإنها تشكل صعوبة إزاء التخلص من الضائقة الاقتصادية، وكما يتوقع فإن الأمية لدى الأطفال والشباب سائدة بشكل أكبر لدى الأسر التي يكون فيها الأهل أو أرباب الأسر من الأميين أو قد أتموا أدنى مرحلة تعليم وهذا يعني أن الضعف في مهارات القراءة والكتابة يتوارثها الأجيال علاوة على ذلك تسود نسبة الأمية بنسبة أعلى في الأماكن الريفية خاصة في ريف دمشق حيث أن علامة جميع المؤشرات التعليمية سيئة عموماً.

يصور الفصل الخامس الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية ، حيث يظهر أن نسبة 12% من جميع اللاجئين يعانون من ضعف كبير، بحيث يحتاجون المساعدة لمغادرة منازلهم وفقاً لمكان الإقامة، ولكن كما هي عليه الحال عادة فإن التدهور الصحي المزمن وغيره من مؤشرات الإحصاءات الصحية الأخرى التي تمت تغطيتها في دراسة مسح الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في سورية تتأثر بالعمر والوضع الاقتصادي والاجتماعي (التعليم والدخل).
بعد تصوير الأوضاع الصحية العامة للسكان الذين تم مسحهم، يبحث الفصل في مدى الاستفادة من الخدمات الصحية والتي تتوفر للجميع تقريباً في الأحياء التي يقيمون فيها، ويستنتج هذا الفصل بأنه وبعد الإصابة بمرض حاد يراجع الأشخاص الطبيب، والمكان المألوف الذي يراجعونه هو العيادة الخاصة (بنسبة 47%)، يليه المركز الصحي التابع للأنروا (بنسبة 23%) والمستشفى الحكومي بنسبة 10%). ولأنه تتوفر للاجئين الفلسطينيين إعانات كبيرة وغالباً خدمات مجانية من قبل الأنروا والحكومية السورية، فإن النفقات التي يدفعونها للمراجعة والعلاج متدنية بشكل عام إلا أن تكلفة الخدمات الصحية لا تزال تشكل عبء إقتصادي كبير بالنسبة للعديد من الأسر لا سيما أفقر الأسر والتي تكلفهم تقريباً كمعدل تكلفة الأسر الميسورة الحال.
في النهاية، يبين الفصل الخامس وجود درجة كبيرة من القناعة لدى المستفيدين من الخدمات، حيث أنه وبعد المراجعة الطبية وتلقي العلاج يعبر حوالي 8 من أصل 10 من المرضى بأنهم مقتنعين بشكل كبير أو إلى حد ما بنوعية العلاج، بينما يعبر أقل من واحد في العشرة عن عدم اقتناعهم وهذا التقييم أفضل من التقييم الذي قدم من قبل اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان.

يصف الفصل السادس الأسر الفلسطينية تبعاً لحجمها ونموذجها وخصائص الزواج والإقامة واختلاف النماذج ويقدم بيانات حول التفاعل بين الأسر على شكل تقديم وتلقي المساعدة وغيرها من الأمور. وأمثلة عن اكتشافاتنا الأساسية هي أن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في سورية يسود تواجدهم في الأسر النووية (أكثر من 80%) حيث أن جميع الأسر تقريباً تقيم عائلاتهم على مسافة قريبة منهم حيث يصلون إليهم سيراً على الأقدام أو بالسيارة (بنسبة 95%) وغالباً ما يكون لديهم شبكات أسرية محلية كبيرة جداً. كما يوضح هذا الفصل كذلك حرية معتدلة إزاء المواقف من استقلالية المرأة في اختيار شريكها في الزواج حيث يعتقد الناس بأنه على المرأة أن تختار شريكها (على عكس ما تختاره العائلة لها)، وأن الزواج من القريب هو ما يفضله الأقلية. (إلا أنه لا يزال هناك نسبة 3 من 10 من التزاوج بين شركاء لهم صلة القرابة). إن الأقرباء يتبادلون المساعدة مع بعضهم البعض. وقد سجل أن نسبة أربعة من عشرة قد تبادلوا مساعدات غير مالية قبل أسبوعين من إجراء المسح وأن نسبة 4 من 10 قد تبادلوا المساعدة المالية. وتقدم المساعدة خاصة المالية من قبل الشباب إلى المسنين ومن الميسورين مالياً إلى الأقل غناً.

إن النتيجة الأساسية الناجمة عن بياناتنا الخاصة بالعمل (الفصل السابع) هي أن القوى العاملة من مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في سورية تتشارك في نفس الخصائص التي تتمتع بها القوى العاملة الوطنية، حيث أن توزع النشاط الاقتصادي للفلسطينيين هو نفس توزع النشاط الاقتصادي السوري الوطني باستثناء الزراعة وقطاعات القوات المسلحة (أو الجيش) حيث يكون تواجد السوريين أكثر كثافة من الفلسطينيين، وعلى غرار المواطنين السوريين فإن (نسبة 30%) من العاملين الفلسطينيين يتلقون رواتبهم من القطاع العام، وعلى عكس الوضع في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن فوائد الأجر مشتركة. إن مشاركة كل من الذكور (بنسبة 75%) والإناث (بنسبة 21%) من اللاجئين الفلسطينيين في القوى العاملة هي أعلى نسبة في سورية من أي دولة مضيفة أخرى بغض النظر عن وضع اللاجئ. إن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي نسبة عالية خاصة في ريف دمشق والتي قد يكون سببها قلة توفر المواصلات ودخل الأجور فيها، كما أن نسبة العمل مشابهة للنسب الوطنية ومستويات الدخل على العموم متدنية مما يجعل العديد من الأشخاص يعملون لساعات طويلة والأهم من ذلك أنه وبالرغم من أسابيع العمل المكثفة في أحوال كثيرة، إلا أن نسبة كبيرة من

القوى العاملة يعملون بعمل جزئي حيث أن العديد من العاملين يرغبون (ولكن ليس من الضروري أو بإلحاح أن يبحثوا عن عمل إضافي).

يدرس الفصل الثامن مصادر ومستويات الدخل ولمحة عن الفقراء. وهو يتضمن معظم الأجزاء الفنية من التقرير، إلا أن الاكتشافات ومجموعة المبررات والنتائج سهلة الإدراك ويستنتج هذا الفصل أن الدخل من الأجور والرواتب قد صرح به ثلاثة أرباع الأسر وأن 63% قد صرحوا بأن الدخل من الأجور هو أكبر مصدر دخل لهم، أما مصدر الدخل الذي يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية فهو العمل الحر حسبما صرح به ثلث الأسر كما أنه أهم مصدر للدخل بالنسبة للخمس من الأسر. أما الدخل من التحويلات والإعانات (مثال من الأقارب أو المساعدة المقدمة من الأثرياء لحالات العسر الشديد أو من الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب أو من الجمعيات الخيرية ففي حين صرح به حوالي نصف الأسر إلا أنه يعتبر بمثابة أهم مصدر بنسبة لا تزيد عن 13% من الأسر. ومن جهة أخرى إن الدخل المحول بالنسبة لأفقر الأسر ضروري ويشكل 48% من مجمل الدخل لدى 10% من الأسر ذات الدخل الأدنى.

ويكتشف الفصل الثامن أن نسبة الفقر أدنى لدى اللاجئين الفلسطينيين في سورية مقارنة بنسبة الفقراء من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن ولبنان، إضافة إلى ذلك فإن الفقر ليس عميقاً أي أن الأسرة تحتاج إلى قليل من الدخل كي تتخلص من الفقر (باستثناء حالات العسر الشديد المسجلة لدى الوكالة أو غير المسجلة)، وبالرغم من ذلك لا يمكن أن ننكر أن الفقر هو مشكلة كبيرة لا سيما أن 23% من الأسر و27% من السكان يقعون دون خط الفقر بمقدار دولار واحد للشخص الواحد في اليوم. إن نسبة الفقر في ريف دمشق أعلى مما هي عليه في المناطق الأخرى والأسر التي ترعاها الإناث هي أكثر حرماناً، ويكون الفقر أكثر شيوعاً في المرحلة الأولى من تربية الطفل في حياة الأسرة، إن نسبة الفقر أعمق لدى المسنين كما أن التدهور الصحي شائع لدى الفقراء وإن نسب كبيرة من الإعالة ترتبط بمستويات مرتفعة من الفقر.